متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا

إعداد

أ.د/ أحمد إبراهيم أحمد

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية – جامعة بنها

أ.د/ جمال محمد أبو الوفا

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية – جامعة بنها

أ/ فاطمة السيد صادق محمد

مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

بحث مشتق من الرسالة الخاصة بالباحثة

متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا

إعداد

أ.د/ أحمد إبراهيم أحمد
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة بنها

أ.د/ جمال محمد أبو الوفا
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة بنها

أ/ فاطمة السيد صادق محمد
مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

مستخلص البحث

هدف البحث الحالى إلى التوصل لمجموعة من المتطلبات اللازمة لتطوير تمويل التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء الاستفادة من خبرة ماليزيا فى نفس المجال، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفى، وقد توصل البحث إلى أن نظام التعليم الجامعى الماليزى يعمد إلى تحقيق أهدافه وتطوير مصادر تمويله من خلال وضع الخطط الإستراتيجية الدقيقة التى تساعد على تنمية الموارد الذاتية للجامعات والحد من التمويل الحكومى.

ABSTRACT

The objective of the present research is to reach a set of necessary requirements to develop the financing of higher education in Egypt in light of benefiting from Malaysia's experience in the same field. The research depends on descriptive approach. The research has found that the Malaysian university education system goes to achieve its objectives and develop its financing sources through setting accurate strategic plans that help develop self-resources of universities and the reduction of government funding.

مقـــدمـــة:

ما من نظام تعليم جامعى إلا وله مجموعة من الأهداف التى تحدد مسبقا والتى يعمل النظام على تحقيقها من خلال ما يقوم به من أدوار ومهام، بما يحقق مصالح دولته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمتحكم الرئيسى فى تحديد الأهداف والأدوار هو التمويل حيث يتحكم فى مقدار ما يمكن تحقيقه من الأهداف وفى درجة اتقان المهام والأدوار اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، كما يرتبط التمويل بدرجة العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، حيث إنه كلما كان التمويل كافيا كلما كان النظام أقدر على تحقيق أهدافه والقيام بالأدوار المنوطة به.(١)

ولذا يعد التمويل في نظام التعليم الجامعي أحد الدعائم الأساسية التي يستطيع من خلالها أداء وظائفه (تعليم- بحث علمي- خدمة مجتمع)؛ ويرجع ذلك لكون التعليم الجامعى هو الآلية الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى ودافعا مهما للحراك الاقتصادى كما أن الحصول على الأيدي العاملة الماهرة أمر ضروري للنمو الاقتصادى(٢)، وهو ما زاد من زيادة قدرة رجال الاقتصاد على استخدام التمويل كأداة للضغط علي مؤسسات التعليم الجامعي لتلبية احتياجات الأسواق(٣).

وهناك من يري أن التمويل هو أكثر من مجرد آلية لتخصيص الموارد المالية للجامعات والطلاب، بل يعد جزءً من مجموعة أدوات ووسائل الحكم التي تساهم في وضع الأهداف المشتركة لنظام التعليم الجامعي، كما أنه يعد محاولة لتعظيم الناتج المرغوب فيه في ضوء الموارد المحدودة للنظام، وهو ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق أهداف هذا النظام، كما أنه يعد أداة من أدوات التدخل الرئيسية للحكومات وصناع القرار الجامعي ورؤساء مجالس الجامعات والعمداء ورؤساء الأقسام في التعليم الجامعي. (٤)

---

(١) محمد صبرى الحوت: تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل: لماذا المأمول .. فى ضوء أحوال الواقع، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع(٨٧)، ٢٠١٥، ص ١.

(2)The Department Of The Treasury: The Economics Of Higher Education, A Report Prepared By The Department Of The Treasury With The Department Of Education, December 2012, p5.

(٣) أحمد زرزور: تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام "ليسانس ماجستير دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل- دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، والعلوم الانسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٦، ص .

(4) Ben Jongbloed: Funding Higher Education: Aview From Europe, Paper Prepared for the Seminar: Funding Higher Education: Acompartive OverView, Center for Higher Education PoLicy Studies, University of Twente, 2008, p.5.

ويواجه تمويل التعليم الجامعى فى معظم دول العالم مجموعة من التحديات والصعوبات التي تتمثل فى: ضعف مستوي التمويل العام، والاقبال المتزايد علي الالتحاق بنظام التعليم الجامعي[١]، وضعف مشاركة قطاع الأعمال العام والخاص في تمويل التعليم الجامعي، وسوء توزيع الموارد المالية بين مختلف مستويات التعليم[٢]، وارتفاع تكلفة الطالب، وزيادة كلفة البحث العلمي، وقد أدى كل ذلك إلى عدم التكافؤ بين التمويل المقرر لنظام التعليم الجامعي وبين ما هو مطلوب منه تأديته حتي يستطيع مسايرة التقدم العلمي في كل مناحي الحياة.[٣]

مشكلـــــة البحـــث:

يعانى نظام التعليم الجامعى فى مصر العديد من المشكلات الخاصة بتمويله ومنها: نقص التمويل المرصود للتعليم الجامعى في مصر من ميزانية الدولة مما يحد من التطوير الجاد والشامل [٤] ، مجانية التعليم الجامعى بالإضافة إلى محدودية التمويل الخارجي سواء في شكل منح أو قروض، ضعف مستوى التوظيف السليم للموارد المتاحة بشرية كانت أو مادية نتيجة لضعف نظام الإدارة المتبع فى نظام التعليم الجامعى [٥]، تناقص نصيب التعليم الجامعى من الناتج المحلى الإجمالى للدولة، وكذلك فالجزء الأكبر من ميزانيات التعليم الجامعى فى مصر تذهب للباب الخاص بالأجور والمرتبات والمكافأت.[٦]

---

(١) علي صالح جوهر، وائل وفيق رضوان: التعليم العالي العام والخاص الواقع والتحديات، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠١٢، ص٢٢٩.

(٢) محمد صبري الحوت: "الفقر وتمويل التعليم الجامعي "دراسة في إشكالية التطوير، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث)، التعليم الجامعي العربي– آفاق الإصلاح والتطوير"، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، جامعة عين شمس، في الفترة من ١٨–١٩ديسمبر ٢٠٠٤، ص٤٤٩.

(٣) محمد علي عزب: تمويل التعليم الجامعي في مصر "ملامح الأزمة وسبل المواجهة"، "دراسة مستقبلية"، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع (٦٣)، ج(١)، إبريل ٢٠٠٩، ص٣.

(٤) محمود قمبر : "تجارب عالمية في تطوير التعليم الجامعي، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث)، التعليم الجامعي العربي: آفاق الإصلاح والتطوير، الجزء الأول، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، في الفترة من ١٨– ١٩ ديسمبر٢٠٠٤، ص٥٢٨.

(٥) مروة البلتاجى: التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، ورقة عمل مقدمة ضمن أوراق مشروع إصلاح التعليم العالي في مصر، تقديم وتحرير:مصطفى كامل السعيد، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٢٠١٣،ص ،ص ٣،١١.

(٦) أمنية أسامة أحمد: تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات تطوير التعليم الجامعى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٤، ص ص٨٢–٨٣، ٢٠٧.

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤل الرئيس التالى:

- **كيف يمكن تطوير تمويل التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء خبرة ماليزيا ؟**

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية هى:

- ما الأسس النظرية لتمويل التعليم الجامعى؟
- ما واقع تمويل التعليم الجامعى فى مصر وماليزيا؟
- ما التصور المقترح لتطوير تمويل التعليم الجامعى فى مصر؟

الهـــدف مـن البحـــث:

يهدف البحث الحالى إلى التوصل لوضع تصور مقترح لتطوير تمويل التعليم الجامعى فى مصر وذلك من خلال التعرف على الأسس النظرية للتمويل والتعرف على واقعه فى مصر وماليزيا.

أهميـــة البحـــث:

تتضح أهمية البحث الحالي فى كونه يتناول موضوع مهم وهو التمويل فى التعليم الجامعى بما له من أهمية لا تخفى على أحد وخاصة لأنه يعد المتحكم الرئيس فى نظام التعليم الجامعى، كما تنبع أهميته من كونه يتناول التمويل فى ماليزيا للاستفادة من خبرتها فى هذا المجال.

منهـــج البحـــث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفى، بحيث يتم من خلاله وصف وتشخيص واقع تمويل نظام التعليم الجامعى فى كل من ماليزيا ومصر، لوضع تصور مقترح لتطوير تمويل نظام التعليم الجامعى المصرى.

حـــدود البحـــث:

تتمثل حدود البحث الحالي فيما يلي:

الحـــد الموضوعـــي:

اقتصر البحث الحالي على دراسته لموضوع (متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي فى مصر فى ضوء خبرة ماليزيا).

الحـــد الجغرافـــى:

تمثل فى مصر وماليزيا.

الحـــد الزمنـــي:

زمن إجراء الدراسة.

مصطلحـــــات البحـــــث:

ارتكز البحث الحالى على المصطلحات التالية:

التمويل: يعرف التمويل بأنه المنح والقروض والأموال المقدمة من الحكومة لتغطية النفقات الكلية، مثل رسوم التعليم الجامعي، والكتب، وأحيانا تكاليف المعيشة للطلاب(١)، كما ينظر إليه باعتباره عملية توفير الموارد النقدية وغير النقدية للمؤسسات التربوية من مصادر مختلفة(٢)، وبذلك يمكن تعريفه إجرائيا بأنه كل ما تخصصه الدول من موارد مالية أو عينية لصالح التعليم الجامعى، لمعاونته فى تحقيق أهدافه وأهداف دوله.

الدراســـات السابقـــة:

من خلال استقراء بعض الأدبيات تبين أن هناك بعض الدراسات السابقة التي تفيد موضوع البحث الحالي وسوف يتم تناولها وفقا للترتيب التالى:

١- تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات تطوير التعليم الجامعى(٢٠١٤) (٣):

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع التعليم الجامعى وواقع تمويله، وتحديد متطلبات تطويره، ووصف لأنماط تعبئة موارد مالية إضافية للتعليم الجامعى، والتعرف على الخبرة العالمية فى مجال التمويل، ووضع تصور مقترح لتوفير موارد مالية إضافية للتعليم الجامعى، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الدولة هى أهم مصادر تمويل التعليم الجامعى وذلك من خلال تخصيص مبالغ محددة سنويا من الموازنة العامة للتعليم الجامعى، وتوجد زيادة سنوية فى ميزانيات الجامعات إلا أنها لا تمثل زيادة حقيقية نظرا لما يصاحب هذه الزيادة من تضخم وارتفاع للأسعار وارتفاع لتكلفة التعليم الجامعى، واعتماد الجامعات الحكومية على التمويل الحكومى بشكل أساسى.

---

(1) Office of the Education Ombudsman: Family Dictionary of Education Terms, Second Edition, Governor's Office/ State of Washington, 2010, p16.

(٢) لينا زياد صبيح: صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في التعليم الجامعي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٥، ص٤٧.

(٣) أمنية أسامة أحمد: تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات تطوير التعليم الجامعى، مرجع سابق.

٢- تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر (٢٠٠٨) [١]:

هدفت الدراسة إلى دراسة دور التعليم الجامعى فى النمو الاقتصادى، وتحليل وتقييم التوسع الكمى فى مدخلات العملية التعليمية فى الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٦م، وتحليل وتقييم تطور الإنفاق الحكومى على التعليم الجامعى فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٥م، والتعرف على مدى قدرة الجامعات المصرية على التمويل الذاتى وتقديم بعض المقترحات لتمويل التعليم الجامعى فى ضوء بعض التجارب الدولية فى هذا المجال، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطى التحليلى، كما توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها: لا يزال التعليم الجامعى المصرى يعتمد بشكل شبه كامل على التمويل الحكومى، وعدم مواكبة الاعتمادات المخصصة لموازنات الجامعات الحكومية إلى معدلات الزيادة فى المنصرف من الجامعات وعدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات واحتياجات الجامعات.

٣- أثر السياسات الاقتصادية على إعادة تشكيل التعليم العالي في ماليزيا (٢٠١٠) : [٢]

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تأثير السياسات الاقتصادية في إعادة تشكيل مؤسسات التعليم العالي في ماليزيا في الخمسين عاماً الماضية، والتعرف على مدى مساهمة العولمة فى تطوير قطاع التعليم العالي في ماليزيا، وخاصة وأن نظام التعليم العالي فى ماليزيا قد مر بأربعة مراحل للتطور كاستجابة للاتجاهات الاقتصادية العالمية والعولمة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال الاعتماد على الأدبيات السابقة في المجال والوثائق الخاصة بالسياسات الحالية، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات التعليم العالي في ماليزيا قد تم تصميمها وتنفيذها من خلال أربع مراحل للتنمية وهي الجهود المبذولة لتشكيل وإعادة تشكيل نظام التعليم العالي الماليزي كاستجابة للعولمة الاقتصادية والاحتياجات الحالية لتطوير المجتمع الماليزي.

---

(١) إيهاب شوقى طنطاوى: تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

(2) Jasvir Kaur Nachatar Singh, et. al: The Impact of Economic Policy on Reshaping Higher Education in Malaysia, 33rd Higher Education Research and Development Society of Australasia, Annual International Conference, Melbourne, Australia, 6-9, July 2010, p.p.585-595.

٤- الهيكل المالي لنظام التعليم العالي التركي (٢٠١٠) [(١)] :

هدفت الدراسة إلى التعرف على العقبات الداخلية والخارجية والشئون المالية لنظام التعليم العالي التركي، والتعرف على المؤهلات المطلوبة وكفاءة نظام التعليم، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: تمويل التعليم العالي في تركيا يعتمد على نموذجين هما جامعات الدولة التي تقوم على نظام مالي يعتمد على المصادر الوطنية، والجامعات الخاصة وهي التي تقوم بتوفير التمويل الخاص بها والتي تصل ميزانيتها اليوم لما يقرب من ٨٠% من الميزانية المخصصة لجامعات الدولة، وقد حدث تطور في ميزانية الدولة للتعليم العالي من عام ١٩٧٣م حتى ٢٠٠٤م بدأت ببرنامج "نظام الميزانية" ١٩٧٣م، ونظام "الميزانية المشتركة" عام ١٩٩٨م، ونظام "الميزانية التحليلية" ٢٠٠٤م

الإطـــار النظـــرى للبحـــث:

ويشمل مفهوم التمويل والعوامل المؤثرة فيه، ويتضح ذلك فيما يلى:

١- مفهـــــوم التمويـــــل:

يعرف بأنه كل ما يستطيع بلد ما أن يعبئه من موارد تنفقها المؤسسات التعليمية لتسيير شئونها وتحقيق أهدافها، سواء أكانت الموارد مادية أو عينية[(٢)]،"مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية، لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة"[(٣)].

وتوجد مجموعة من العوامل المؤثرة فى تمويل التعليم الجامعي منها الداخلية والخارجية وهى: زيادة الطلب الاجتماعي علي التعليم الجامعي ومستوى أجور العاملين في نظام التعليم

(1) Ali Riza Erdom: the Financial Structure of Turkish Higher Education System, E-International Journal of Education Research, Vol (I), Issue. (I),2010, P.P 18-25.

(٢) فاطمة بودية، فاطمة الزهراء زيدان: دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي– دراسة قياسية لكل من الجزائر، السعودية والأردن باستخدام معطيات بانيل، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها علي التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، جامعة سطيف، الجمهورية الجزائرية، خلال الفترة ١١-١٢/مارس ٢٠١٣، ص١٠.

(٣) جمال محمد أبو الوفا ،سلامه عبد العظيم حسين: اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية، تقديم حسن البيلاوى، دار المعرفة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٦٨.

الجامعي: ويشمل ذلك الأكاديميين والإداريين فكلما زاد الانفاق علي التعليم كلما زادت أجور العاملين فيه، وارتفاع معدلات الهدر التعليمي، والمستوى التكنولوجي والتقني للعملية التعليمية: ، ونصاب المعلم من الساعات التدريسية، وزيادة عدد سنوات الإلزام المجاني، والاهتمام بالتوسع الكمي والكيفي في التعليم الجامعي [١]، والنمو الطبيعي للسكان وزيادة اهتمام الدول بالتعليم والانفاق عليها والتغيرات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات[٢].

تمويل التعليم الجامعى فى ماليزيا:

يتم تمويل التعليم الجامعى فى ماليزيا من خلال عدة مصادر هى التمويل الحكومى والرسوم الدراسية والقروض التعليمية والمنح الدراسية والتمويل الذاتى والوقف، ويتضح ذلك فيما يلى:

- **التمويل الحكومى:** يتلقى قطاع التعليم الماليزي بشقيه العام والجامعي الدعم المالي من الحكومة وذلك لتوفير تسهيلات التعليم والتعلم للجماهير وتوفير الموارد البشرية المميزة لتطوير البلاد، حيث تخصص الحكومة مبلغ كبير من المال لصالح قطاع التعليم الجامعي وذلك من خلال منحة توزع سنوياً على الجامعات [٣]، وقد بلغت نسبة الانفاق على التعليم الجامعى الماليزى حوالى ١,٦٩% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى[٤]، ويتم مناقشة الميزانية في وزارة التعليم العالي وتحدد كل سنة في البرلمان في ضوء مختلف الأنشطة والمشاريع المقترحة [٥]، ومن الآليات المستخدمة في التمويل الحكومي

(١) محمد صديق محمد: التعليم والتمويل تأثير متبادل ومسئولية مشتركة، مجلة التربية، ع (١٥٨)، س (٣٥)، دولة قطر، سبتمبر ٢٠٠٦، ص٦٩.

(٢)فاطمة بودية ، فاطمة الزهراء زيدان: مرجع سابق، ص ص ١٠-١١.

(3) Asharf Mohd Ramli, Mostafa Omar Mohamed: An Over View Of Public Funding For Higher Learning Education In Malaysia And The Prospect Of Waqf Funding, This Study Is Apart Of Research in "Pembentukan Model Baru Wakaf Korprat Di Malaysia, Ministry Of Higher Education (mohe), (w.d).P.5.

(4) The World Bank: Putting Higher Education to Work Skills and Research for Growth in East Asia, World Bank East Asia and Pacific Regional Report, The World Bank ,Washington DC 20433,2012,p.113.

(5) Abd Rahman Ahmed, et.al: Funding Reform In Malaysian Public Universities: Transitions Towards Competitive Funding, Australian Journal Of Basic And Applied Sciences,7(10),2013, P .556.

للتعليم الجامعي الماليزي آلية التفاوض بين الجامعات العامة ووزارة التعليم العالي[١]، وتسعى الحكومة الماليزية إلى التحول إلى آلية التمويل القائم على الأداء. [٢]

- **الرسوم الدراسية:** تمثل الرسوم الدراسية نسبة١٠% من تمويل التعليم الجامعى الماليزي وهي نسبة منخفضة إلى حد كبير، وقد ساهمت زيادة أعداد الطلاب الأجانب في السنوات الأخيرة في جعل الرسوم التي يدفعها الطلاب مصدراً للدخل لهذه المؤسسات، وتقع سلطة تحديد الرسوم الدراسية في يد السياسات الحكومية مع ضرورة موافقة المجلس الوطني للتعليم العالي، كما تقدم الحكومة الماليزية أيضاً دعماً من الرسوم الدراسية بمعدل سنوي قدره٨٥٠٠٠ روبية لكل طالب، لمواصلة التعليم العالي مع ضمان انخفاض الرسوم الدراسية في الجامعات العامة.[٣]
- **المنح الدراسية:** تقدم لطلاب التعليم الجامعى من قبل العديد من المؤسسات ومنها وزارة التعليم العالى وذلك من خلال إدارة الخدمات العامة بالوزارة، وعادة ما تقدم المنح الدراسية للطلاب الذين يرغبون في متابعة الدورات التي تصنف على أنها ذات أهمية للمصلحة الوطنية [٤].
- **القروض التعليمية:** تقدم الحكومة الاتحادية الماليزية وتحت إشراف وزارة التعليم العالي أنواعاً مختلفة من القروض التعليمية للطلاب حيث توجد العديد من الهيئات التي تقدم مثل هذه القروض مثل مجلس أمانة مجلس النواب، ووزارة الخدمة المدنية وبعض الشركات المساهمة والشركات المرتبطة بالحكومة مثل(بترونـاس، تليكوم ماليزيا، المؤسسات المصرفية، مؤسسة
- صندوق التعليم العالي الوطنية، وبعض الهيئات الوطنية المستقلة).[٥]

(1)Abd Rahman Ahmed ,et.al: Impact Of The Government Funding Reforms on The Teaching and Learning Of Malaysian Public Universities, Higher Education Studies, Vol.2., No.2, June2012,P.116.

(2) Abd Rahman Ahmed , Alan Farley: Funding Reforms In Planning, International Conference on Innovation, Management and Technology Research, Malaysia, 22-23-September 2015, PP.107-108.

(3) Abd Rahman Ahmed, et.al: Funding Reforms in Malaysian Public Universities: Transitions Towards Competitive Funding. Op. Cit., P. 558.

(4) Further Education In Malaysia, 16 May 2011 jonesll , available at: https://www.aoc.co.uk/.../Country_Guide_Malaysia.pdf, 29/2/2016, 9:00 am.

(5) Shafinar Ismail: Students' Attitude to Education Loan Repayments: A structural Modelling Approach, Dissertaionsat of Philosophy, Brunel University, West London, 2011, P.87.

- **التمويل الذاتى:** ومنذ عام ١٩٩٨م تعمل الحكومة الاتحادية الماليزية على تشجيع الجامعات للعمل على توليد إيرادات لذاتها[١]، وذلك من خلال العديد من المصادر مثل التدريب والاستشارات، وتسويق ابتكارات البحوث وعقود البحوث، والمتاجرة ببيع الخدمات والخبراء. [٢]
- **الوقف:** ومن أشهر الجامعات التي قامت في أسسها كوقف هي جامعة ماليزيا الإسلامية (UIM) وهي أول جامعة وقفية في ماليزيا تأسست عام ١٩٥٥م، وتم وقفها كمبنى من قبل سلطان ولاية سلانجور[٣]، وإلى جانب هذه الجامعة توجد جامعات أخرى قامت بإنشاء الوقف الخاص بها والذي يتضمن خدمات الرعاية للطلاب وللأكاديميين أو البرامج المهنية والأنشطة ومن بين هذه الجامعات(جامعة بوترا ماليزيا، الجامعة الوطنية الماليزية، الجامعة الدولية الإسلامية، جامعة المدينة الدولية، جامعة البخارى الدولية) وبعض هذه الجامعات تمول بشكل جزئي من خلال الوقف، وبعضها بشكل كامل.[٤]
- **تمويل التعليم الجامعى فى مصر:** تشمل مصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر التمويل الحكومى.
- **التمويل الحكومى:** الدولة هى المصدر الأساسى لتمويل التعليم وتوفيره لجميع أبناء الوطن وفقا لما نص عليه الدستور من أن التعيم فى مؤسسات الدولة يكون بالمجان في جميع مراحله(التعليم الأساسى- التعليم الجامعى) [٥]، وعلى ذلك فالدولة هي التي تتحمل العبء الأكبر في تمويل نظام التعليم الجامعي، وذلك من خلال ما تخصصه

(1) Abd Rahman Ahmed, et.al: Funding Reforms in Malaysian Public Universities, Transitions Tawards Competitive Funding., Op.Cit., P.556.

(2)Nur Anisah Abdullah, Shukran Abdula Rahman: Making Strategy at A Malaysian Higher Education Institution, th 2nd International Conference On Economics, Business And Management, IPEDR, Vol(22), IAcsil Press, Singapore,2011, P. 195.

(3) Noor Inayah Yaakub: The Transformation Of The Role Of Waqf in The Higher Learning Education In Malaysia: A New paradigm For Islamic Financial Institutions, 11th Kuala lumper Islamic Finance Forum 2014, Hotel Istana kualalumper city Center, Malaysia, 11-12 November 2014, P.3.

(4) Siti Mashiton Mahmood , Asmak Ab. Rahman: Waqf Financing For Higher Education: Countries, Pelestarian Institusi Wakaf memperkasa Pendidikan Tinggi Negara, University Kebangsaan Malaysia, 2014, Pp. 8-9.

(٥) محمد صبرى الحوت: تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل: لماذا المأمول .. فى ضوء أحوال الواقع، مرجع سابق، ص ٤.

الدولة من اعتمادات لوزارة التعليم العالي، بالإضافة إلى مجموعة من المصادر الأخرى التي تساهم في تمويل التعليم الجامعي في مصر[١]، حيث تمول الحكومة التعليم الجامعى بما يقدر بنسبة تتراوح من ٨٥% إلى ٩٠% ويترك للجامعات تدبير ال١٠% المتبقية من مصادرها الخاصة [٢].

- **الرسوم الدراسية:** حيث نص قانون تنظيم الجامعات في المادة رقم (٢٦٧) على أن ينشأ بكل جامعة صناديق خاصة وتتنوع هذه الصناديق إلى صندوق الخدمات التعليمية وهو خاص بالرسوم والمصروفات التى يؤديها الطلاب مقابل الخدمات الطلابية والتعليمية، وصندوق حصيلة بيع المباني والأراضي المخصصة لأغراض الجامعات والأجهزة والمعدات التي يثبت عدم صلاحيتها، وصندوق حصيلة رسوم الصيانة واستهلاك الأدوات والنشاط الرياضي والاجتماعي التي يتم تحصيلها من طلاب المدن الجامعية، ومقابل الإقامة للوفود الزائرة، وصندوق الخدمات الطبية، كما يجوز إنشاء صناديق أخرى لأي رسوم تفرض في المستقبل.[٣]
- **التمويل الذاتى:** أتاح قانون تنظيم الجامعات توفير مصادر ذاتية يمكن للجامعات الاعتماد عليها فى توفير جزء من التمويل الخاص بها وتتمثل أحد هذه المصادر التى تعد من مصادر التمويل الذاتى في المباني والأراضي المخصصة لكل جامعة والأجهزة والأدوات والمعدات حيث نصت المادة (٢٦٩) على أن يجوز للجامعة بيع المباني والأراضي المخصصة لأغراضها والأجهزة والأدوات والمعدات والتي يثبت عدم صلاحيتها على أن تودع حصيلتها في صندوق يصرف منها على الإنشاءات والتجهيزات دعمًا للتعليم الجامعي، وذلك طبقًا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات بعد أن أخذ رأي مجالس الجامعات.[٤]
- **مصادر ثانوية :** وتشمل القروض والمنح والمعونات الأجنبية.

---

(١) بيومي محمد ضحاوي: نظام التعليم المصري في مقدمة الألفية الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٤٠.

(2) European Commission: Higher Education In Egypt, National Tempus Office Egypt, 2010,, p 5.

(٣) ج.م.ع: قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، ط(٢٤) معدلة، وزارة التعليم العالي ،وزارة التجارة والصناعة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،٢٠٠٦، المادة (٢٦٧)، ص ١١٤.

(٤) المرجع السابق: المادة (٢٦٩)، ص ١١٥.

متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعى فى مصر:

١- فرض ضرائب خاصة بالتعليم الجامعي على المؤسسات (شركات – مصانع) المستفيدة من مخرجات التعليم الجامعي.

٢- إعفاء المؤسسات من بعض الضرائب وفقًا لقوانين الدولة مقابل تمويلها لبعض البرامج التعليمية.

٣- إنشاء صناديق للتعليم الجامعي داخل مؤسسات القطاع الخدمي (الكهرباء – المياه – النقل والمواصلات) التابعة للدولة.

٤- تخصيص جزء من إيرادات قناة السويس ومصانع الإنتاج الحربي لصالح التعليم الجامعى ومؤسساته.

٥- تقديم برامج توعية في مختلف وسائل الإعلام تتناول الواقع الذي يعانيه نظام التعليم الجامعي وضعف قدرة الحكومة على تحمل كل نفقاته بمفردها.

٦- تقديم خطة عمل توضح طرق جمع هذه الأموال وطرق الاستفادة منها والإعلان عن ذلك للجميع.

٧- إنشاء نظام مكافئ لنظام فرض الرسوم الدراسية مثل تقديم المنح الدراسية والقروض الطلابية.

٨- انشاء هيئة تحت إشراف المجلس الأعلى للجامعات تكون مسئولة عن تقديم القروض.

٩- إنشاء وحدات داخل الكليات كفروع لهذه الهيئة تعمل على دراسة حالات الطلاب الذين يحتاجون للقروض.

١٠- تقديم المنح الدراسية للطلاب المتفوقين دراسيًا في المرحلة الجامعية الأولى وطلاب الدراسات العليا وخاصة الهيئة المعاونة منهم.

١١- تقديم المنح الدراسية للطلاب في التخصصات الحيوية التي تخدم مصالح البلد.

١٢- تقديم المنح لطلاب التعليم الجامعي الحكومي فقط.

١٣- إلزام الطالب الحاصل على المنحة بضرورة العودة إلى بلاده والخدمة في مجال تخصصه لفترة معينة.

١٤- مساهمة البنوك والشركات في تقديم منحًا دراسية لطلاب التعليم الجامعي الحكومي.

١٥- إشراف المجلس الأعلى للتعليم الجامعى على جميع المنح الدراسية التي تقدم للطلاب.

١٦- إحياء نظام الوقف التعليمي وذلك من خلال دعوات رجال الدين لذلك واستخدام مختلف وسائل الإعلام في الإعلان والتوجيه بأهميته في تطوير التعليم عامة والجامعي خاصة.

١٧- إنشاء هيئة وقفية تحت إشراف المجلس الأعلى للجامعات تكون مسئولة عن إدارة شئون الوقفيات الجامعية المتنوعة النقدية والعقارية.

١٨- إنشاء صناديق وقفية داخل كل جامعة تكون مسئولة عن جمع الأموال من التبرعات وأموال الزكاة والأوقاف من أفراد أو مؤسسات.

١٩- الاستفادة من الوحدات ذات الطابع الخاص داخل الجامعات مثل المطابع في فتح قنوات للتعامل مع من يرغب في طبع أي مطبوعات داخلها بما لا يخل بعملها الأساسي، وكذلك ورش الجامعات وكلياتها فيمكن الاستفادة منها في تنفيذ برامج عمل مشتركة بين الجامعات والمصانع في غير أوقات عملها الرسمية، ووحدات التحاليل الدقيقة والمعامل التجارية الإحصائية.

قائمـــة المراجـــع والهوامـــش

١- محمد صبرى الحوت: تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل: لماذا المأمول .. فى ضوء أحوال الواقع، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع(٨٧)، ٢٠١٥، ص ١.

2- The Department Of The Treasury: The Economics Of Higher Education, A Report Prepared By The Department Of The Treasury With The Department Of Education, December 2012, p5.

٣- أحمد زرزور: تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام "ليسانس ماجستير دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل- دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، والعلوم الانسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٦، ص .

4- Ben Jongbloed: Funding Higher Education: Aview From Europe, Paper Prepared for the Seminar: Funding Higher Education: Acompartive OverView, Center for Higher Education PoLicy Studies, University of Twente, 2008, p.5.

٥- علي صالح جوهر، وائل وفيق رضوان: التعليم العالي العام والخاص الواقع والتحديات، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠١٢، ص٢٢٩.

٦- محمد صبري الحوت: "الفقر وتمويل التعليم الجامعي "دراسة في إشكالية التطوير، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث)، التعليم الجامعي العربي- آفاق الإصلاح والتطوير"، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، جامعة عين شمس، في الفترة من ١٨-١٩ديسمبر ٢٠٠٤، ص٤٤٩.

٧- محمد علي عزب: تمويل التعليم الجامعي في مصر "ملامح الأزمة وسبل المواجهة"، "دراسة مستقبلية"، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع (٦٣)، ج(١)، إبريل ٢٠٠٩، ص٣.

٨- محمود قمبر : "تجارب عالمية في تطوير التعليم الجامعي، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث)، التعليم الجامعي العربي: آفاق الإصلاح والتطوير، الجزء الأول، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، في الفترة من ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤، ص٥٢٨.

٩- مروة البلتاجى: التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، ورقة عمل مقدمة ضمن أوراق مشروع إصلاح التعليم العالي في مصر، تقديم وتحرير :مصطفى كامل السعيد، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٢٠١٣،ص ،ص ٣،١١.

١٠- أمنية أسامة أحمد: تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات تطوير التعليم الجامعى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٤، ص ص٨٢-٨٣، ٢٠٧.

11- Office of the Education Ombudsman: Family Dictionary of Education Terms, Second Edition, Governor's Office/ State of Washington, 2010, p16.

١٢- لينا زياد صبيح: صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في التعليم الجامعي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٥، ص٤٧.

١٣- أمنية أسامة أحمد: تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات تطوير التعليم الجامعى، مرجع سابق.

١٤- إيهاب شوقى طنطاوى: تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

15- Jasvir Kaur Nachatar Singh, et. al: The Impact of Economic Policy on Reshaping Higher Education in Malaysia, 33rd Higher Education Research and Development Society of Australasia, Annual International Conference, Melbourne, Australia, 6-9, July 2010, p.p.585-595.

16- 16-Ali Riza Erdom: the Financial Structure of Turkish Higher Education System, E-International Journal of Education Research, Vol (I), Issue. (I),2010, P.P 18-25.

١٧- فاطمة بودية، فاطمة الزهراء زيدان: دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لكل من الجزائر، السعودية والأردن باستخدام معطيات بانيل، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها علي التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، جامعة سطيف، الجمهورية الجزائرية، خلال الفترة ١١-١٢/مارس ٢٠١٣، ص١٠.

١٨- جمال محمد أبو الوفا ،سلامه عبد العظيم حسين: اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية، تقديم حسن البيلاوى، دار المعرفة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٦٨.

١٩- محمد صديق محمد: التعليم والتمويل تأثير متبادل ومسئولية مشتركة، مجلة التربية، ع (١٥٨)، س (٣٥)، دولة قطر، سبتمبر ٢٠٠٦، ص٦٩.

٢٠-فاطمة بودية ، فاطمة الزهراء زيدان: مرجع سابق، ص ص ١٠-١١.

21- Asharf Mohd Ramli, Mostafa Omar Mohamed: An Over View Of Public Funding For Higher Learning Education In Malaysia And The Prospect Of Waqf Funding, This Study Is Apart Of Research in "Pembentukan Model Baru Wakaf Korprat Di Malaysia, Ministry Of Higher Education (mohe), (w.d).P.5.

22- The World Bank: Putting Higher Education to Work Skills and Research for Growth in East Asia, World Bank East Asia and Pacific Regional Report, The World Bank ,Washington DC 20433,2012,p.113.

23- Abd Rahman Ahmed, et.al: Funding Reform In Malaysian Public Universities: Transitions Towards Competitive Funding, Australian Journal Of Basic And Applied Sciences,7(10),2013, P .556.

24- Abd Rahman Ahmed ,et.al: Impact Of The Government Funding Reforms on The Teaching and Learning Of Malaysian Public Universities, Higher Education Studies, Vol.2., No.2, June2012,P.116.

25- Abd Rahman Ahmed , Alan Farley: Funding Reforms In Planning, International Conference on Innovation, Management and Technology Research, Malaysia, 22-23- September 2015, PP.107-108.

26- Abd Rahman Ahmed, et.al: Funding Reforms in Malaysian Public Universities: Transitions Towards Competitive Funding. Op. Cit., P. 558.

27- Further Education In Malaysia, 16 May 2011 jonesll , available at: https://www.aoc.co.uk/.../Country_Guide_Malaysia.pdf, 29/2/2016, 9:00 am.

28- Shafinar Ismail: Students' Attitude to Education Loan Repayments: A structural Modelling Approach, Dissertaionsat of Philosophy, Brunel University, West London, 2011, P.87.

29- Abd Rahman Ahmed, et.al: Funding Reforms in Malaysian Public Universities, Transitions Tawards Competitive Funding., Op.Cit., P.556.

30- Nur Anisah Abdullah, Shukran Abdula Rahman: Making Strategy at A Malaysian Higher Education Institution, th 2nd International Conference On Economics, Business And Management, IPEDR, Vol(22), IAcsil Press, Singapore,2011, P. 195.

31- Noor Inayah Yaakub: The Transformation Of The Role Of Waqf in The Higher Learning Education In Malaysia: A New paradigm For Islamic Financial Institutions, 11th Kuala lumper Islamic Finance Forum 2014, Hotel Istana kualalumper city Center, Malaysia, 11-12 November 2014, P.3.

32- Siti Mashiton Mahmood , Asmak Ab. Rahman: Waqf Financing For Higher Education: Countries, Pelestarian Institusi Wakaf memperkasa Pendidikan Tinggi Negara, University Kebangsaan Malaysia, 2014, Pp. 8-9.

٣٣- محمد صبرى الحوت: تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل: لماذا المأمول .. فى ضوء أحوال الواقع، مرجع سابق، ص ٤.

٣٤- بيومي محمد ضحاوي: نظام التعليم المصري في مقدمة الألفية الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٤٠.

35- European Commission: Higher Education In Egypt, National Tempus Office Egypt, 2010,, p 5.

٣٦- ج.م.ع: قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، ط(٢٤) معدلة، وزارة التعليم العالي، وزارة التجارة والصناعة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،٢٠٠٦، المادة (٢٦٧)، ص ١١٤.

٣٧- المرجع السابق: المادة (٢٦٩)، ص ١١٥.